

أثر تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية
(دراسة ميدانية بالمؤسسات الاقتصادية)

إعداد الطالب

سلطان عبدالله السريع

الرقم الجامعي: ٢٥٣٠.١١٦٧

إشراف

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي

٢٠٢٦م

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يشهد العالم ثورة في شتى المجالات، ويعود ذلك إلى التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات التي جعلت من العالم قرية واحدة، الأمر الذي أدى إلى تغير قواعد المنافسة خاصة مع انتشار الخصوصية والعولمة والانفتاح نحو السوق العالمية، كل ذلك عزز من أهمية المعلومات التي أصبحت أحد الموارد السياسية والاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات في الحصول على ميزات تنافسية.

المواكبة هذه المتغيرات والتحديات وضمان بقاء المؤسسات واستمرارها وصمودها أمام المنافسة القوية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على مدى كفاءتها في إدارة تكنولوجيا المعلومات للاستفادة من الفرص والمزايا، وكذلك مدى قدرتها على مواجهة التحديات والمخاطر المتعلقة بها، بدأت العديد من المؤسسات في محاولة التكيف مع المستجدات في بيئة الأعمال الحديثة في كافة مجالات أنشطتها مثل شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وقواعد البيانات ونظم الخبرة ونظم شبكات الاتصال، وغيرها من المقومات المختلفة من تكنولوجيات المعلومات.

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً تاريخياً وثورة هائلة في شتى المجالات الاقتصادية والعلمية والعملية والتكنولوجية وغيرها من المجالات، وفي تكنولوجيا المعلومات وما يتخللها من مبادرات لبناء اقتصاد قوي ومتين يعتمد على تعزيز التنافسية وتنويع دعائم الاقتصاد وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية لي ٢٠٣٠ م، والتي تهدف أيضاً إلى تنمية اقتصادها عالمياً والانفتاح نحو السوق العالمي، وكل ذلك عزز من أهمية تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت أحد الموارد الأساسية والاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات في الحصول على المنافسة.

مما جعل المنافسة في سوق المؤسسات واستمرارها وصمودها منافسة قوية بحيث تعتمد وبشكل كبير على التكنولوجيا وتتجه لاكتشاف ما تحتويها من طرق لإدارتها والاستفادة منها بشكل كبير، وتسهيل الفرص والمزايا وقدرتها على إدارة المخاطر المتعلقة بها.

وعلى أثر ذلك فقد برزت آثار تطور التكنولوجيا على كل المجالات في حياتنا مثل التسويق والتعليم والأعمال التجارية والترفيهية والسياسية.

وبناء على ما سبق، كان منطلق هذا البحث كمساهمة لتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال دراسة حالة "المؤسسات الاقتصادية".

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة أن إدارة المخاطر تلك العملية التي تقوم بتحديد وتقييم ومراقبة التهديدات التي يتعرض لها رأس مال المؤسسة وأرباحها والشروع في تطوير استراتيجيات لإدارة تلك المخاطر المحتملة والمخاطر التي وقعت بالفعل، إذ يمكن أن تنبع هذه التهديدات أو المخاطر من خلال العديد من المصادر، لا سيما عدم اليقين المالي والالتزامات القانونية وأخطاء الإدارة الاستراتيجية والحوادث والأزمات المالية، حيث تواجه المؤسسات تلك المخاطر على مدار المراحل العمرية للمشروع بما في ذلك ما يخص العمليات الاستثمارية والتجارية.

كما أصبحت استراتيجيات إدارة المخاطر ضرورة حتمية للشركات والمؤسسات، فهي تحد من التهديدات والمخاطر التي قد تصيبهم خاصة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والبيانات المتعلقة بها، ولذلك تتضمن خطة إدارة المخاطر جميع العمليات داخل الشركة لتحديد ومراقبة التهديدات التي تهدد أصولها الرقمية، بما في ذلك بيانات الشركات الخاصة ومعلومات العميل الشخصية إضافة إلى الملكية الفكرية وغيرها من البيانات. وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية بالمؤسسات الاقتصادية ؟

أهمية الدراسة:

١. تعتبر تكنولوجيا المعلومات مصدراً هاماً تعتمد عليه مختلف المؤسسات العمومية والخاصة للتعامل مع ظروف العمل، خاصة في ظل المنافسة الشديدة والتطورات الحديثة، بغاية تحقيق أهدافها المتعددة والتي تساهم في تعزيز أدائها واستراتيجيتها.
٢. تنبع أهمية الدراسة تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحاضر والدور الذي تلعبه من الأهمية التي تحظى في تحقيق قوة وتغلب للمؤسسات الرائدة من أجل رفع كفاءتها على الصعيد الداخلي والخارجي.
٣. حيث أصبح التنافس العالمي يمس كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، نظراً للانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، وعليه أصبح مهم جداً تركيز المؤسسات اليوم على إدارة مخاطرها المالية لضمان بقاءها واستقرارها في الأسواق، مع ضرورة تغيير الأساليب الإدارية التقليدية في المؤسسات السعودية لضمان بقاءها واستمراريتها.

٤. وهناك أهمية في الوقت الراهن لهذا الموضوع، بالنظر إلى المزايا العديدة التي يمنحها التطبيق الجيد لتكنولوجيا المعلومات من خلال مساهمة وتتبع المؤسسة للتطورات التكنولوجية في تعزيز القدرات التحوطية للمؤسسة وزيادة عوائدها المالية.

٥. يعتبر هذا الموضوع إضافة جديدة، كما يساعد بدفع المسيرين للمؤسسات السعودية إلى إعطاء أهمية قصوى لإدارة المخاطر في المؤسسات في ظل اكتساب تكنولوجيا المعلومات وحسن استغلالها في ظل قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت الموضوع من هذا الجانب.

أهداف الدراسة:

هدف رئيسي: التعرف على أثر التكنولوجيا في إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية.

١. التعرف على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الاقتصادية ؟
٢. التعرف على مستوى إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية ؟
٣. التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية لمؤسسة اقتصادية؟
٤. التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على مختلف المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة الرياض؟

تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيس: ما أثر تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة ميدانية بالمؤسسات الاقتصادية)؟

نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

١. ما هو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة الرياض؟
٢. ما هو مستوى إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة الرياض؟
٣. ما هو مستوى إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة الرياض؟
٤. هل يوجد أهمية لتكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية لمؤسسة اقتصادية؟
٥. ما مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على مختلف المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة الرياض؟

فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يكمن دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية من خلال أبعاد المورد البشري والأجهزة والمعدات، نظام المعلومات، قواعد البيانات.

ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى : يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة الرياض بمستوى مرتفع .

الفرضية الرئيسية الثانية : مستوى إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة الرياض بمستوى ضعيف.

الفرضية الرئيسية الثالثة : يوجد دور هام لتكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية بمدينة

الرياض وقد نفصل عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية والمتمثلة فيما يلي :

الفرضية الفرعية الأولى : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر السيولة

الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر الائتمان.

الفرضية الفرعية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر سعر الصرف.

الدراسات السابقة :

١. دراسة عبدالسلام (٢٠٢٤) بعنوان "أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في تطوير الإدارة المالية بالمؤسسات

الصحية الخاصة بالرياض في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على قياس أثر نظم المعلومات المحاسبية الآلية في تعزيز جودة التقارير المالية وتطوير الإدارة المالية في المؤسسات الصحية الخاصة بالرياض بالتطبيق على الإدارة المالية في الشركة. استخدمت الدراسة على المنهج الوصفي. تكونت عينة الدراسة من (١٠٠) موظفاً وتم اختيارهم بطريقة عشوائية لمحدد. ولتحقيق أهداف الدراسة قام ببناء الاستبيان بناءً على صيغته النهائية، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهمها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات على موضوعية المالية تصريحات بناء على ردود المشاركين. ويوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على الاستخدام تكنولوجيا المعلومات وموضوعية البيانات المالية حسب ردود المشاركين. أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي. ضرورة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل الشركة أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التطورات والتغيرات التكنولوجية التي يشهدها العصر الحالي. والاستعانة بخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إقامة دورات تكوينية عملية.

٢. دراسة حسين (٢٠٢٤) بعنوان " أثر إدارة المخاطر على أداء مشاريع تكنولوجيا المعلومات"

هدفت الدراسة إلى التعرف على بيان أثر إدارة المخاطر على أداء مشاريع تكنولوجيا المعلومات في وزارة التعليم العالي الليبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من ٢٦٩ موظفاً وموظفة بوزارة التعليم العالي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إدارة المخاطر لها تأثير على تحسين أداء مشاريع تكنولوجيا المعلومات بأبعادها الأربعة، وأوصت الدراسة بتعزيز استخدام إدارة المخاطر الفعالة في المشاريع التكنولوجية لتحقيق أداء أفضل للمشاريع وتقليل المخاطر المحتملة.

٣. دراسة عطية (٢٠٢٤) بعنوان "دور التحول الرقمي في إدارة المخاطر التكنولوجية المصرفية دراسة ميدانية على عينة

من المصارف التجارية الليبية

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحقق من تأثير التحول الرقمي على المخاطر التكنولوجية المصرفية ، من خلال التعرف على مفهوم التحول الرقمي المصرفي، وأهميته ومحدداته، وتحديد مفهوم المخاطر التكنولوجية المصرفية، وأنواعها وسبل مواجهتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي. تكونت عينة الدراسة من (٥٤) فرداً، واستخدمت

بعض أدوات الإحصاء الوصفي؛ مثل التكرار، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وبعض أدوات الإحصاء الاستدلالي؛ مثل نموذج الانحدار الخطي المتعدد؛ واختبار T باستخدام برنامج SPSS. 24. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (محددات التحول الرقمي) على المتغير التابع (إدارة المخاطر التكنولوجية المصرفية). أوصت الدراسة بتبني سياسات التحول الرقمي، ورفع كفاءة البنية التحتية التكنولوجية للمصارف، ووضع الأطر التشريعية والقانونية الضابطة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في المعاملات المصرفية

٤. دراسة بوهالي (٢٠١٨) بعنوان " إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية "

- هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم المخاطر التي قد تعترض المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من المستثمرين بولاية الأغواط. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المخاطر المالية التي تعترض نشاط هؤلاء المستثمرين، وفي مقدمتها المخاطر المتعلقة بالسيولة، صعوبة تحديد التكاليف وكذا المخاطر المتعلقة بصعوبة تحصيل الديون، ولمواجهة هذه المخاطر لجأت المؤسسات إلى سياسة المزج بين مختلف الإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر وكذا الاعتماد على مزيج من الأدوات التحوطية رغم افتقادها لبعض مفاتيح الاستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة.

٥. دراسة الناصر (٢٠١٧) بعنوان " سبل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة سواء من مكوناتها أو من حيث الآليات التي تعتمد عليها في تفعيل دور هذه التكنولوجيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت هذه الدراسة وبالإسقاط على عينة من المؤسسات الصناعية بالشرق الجزائري إلى أن هذه المؤسسة. وتستخدم كل من المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية وحوكمة الشركات (المؤسسات) واشباع رغبات أطراف ذات المصلحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، كما تبين أيضا أن هذه المؤسسات تستخدم فعلا مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم هذه المداخل، لكن يبقى مستوى توظيف هذه التكنولوجيا لدعم المسؤولية البيئية بالتحديد يبقى تقريبا غائبا وبصفة كلية.

تحليل الدراسات السابقة:

تناولت الباحثة عدد من الدراسات السابقة المرتبطة وموضوع الدراسة بلغ عددها (٥) دراسة، وجاءت في تواريخ زمنية متعددة تراوحت (٢٠٢٤-٢٠١٥)، ومن خلال هذا تناول هذه الدراسات كان هناك عدد من نقاط الاتفاق والاختلاف والاستفادة يمكن توضيحها على النحو التالي:

أوجه الاتفاق:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها أثر التكنولوجيا في إدارة المخاطر، ولكن من وجهات نظر متعددة، كما تتفق معها في اعتمادها على الاستبانة كأداة للدراسة، واستخدامها للمنهج الوصفي.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها أثر إدارة المخاطر من خلال أداء مشاريع تكنولوجيا المعلومات وتفعيلها في المؤسسات، في حين تناولت بعض الدراسات السابقة أثر التكنولوجيا في إدارة المخاطر.

أوجه الاستفادة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في عدة أمور يمكن توضيحها على النحو التالي:

- إعداد مشكلة الدراسة والتدرج فيها والربط بينها وبين نتائج بعض الدراسات.
- إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وربطها بمتغيرات ومحاور الدراسة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

مفهوم التكنولوجيا:

أن مفهوم هذه الكلمة تعني الدراسة النظامية للتكنولوجيا. بوصفها فرعاً خاصاً من النشاط الإنساني، على الرغم من أن جذور هذا التعريف ترقى إلى عهد الإغريق، والمصطلح نفسه مركب من لفظين يونانيين هما Techno ومعناها (الفن) أو (الصناعة) و logos ومعناها الكلمة، أو الكلام، أو الفكر، كان يفيد عند الإغريق معنى البحث في الفنون عامة. وظهرت كلمة (تكنولوجيا) أول ما ظهرت في اللغة الإنجليزية خلال القرن السابع عشر للميلاد. وقد استخدمت آنذاك بمعنى البحث في الفنون التطبيقية ليس غيره، وشيئاً فشيئاً أمست هذه الفنون نفسها هي غرض التكنولوجيا أو موضوعها حتى إذا أطل القرن العشرون شاع مصطلح التكنولوجيا شيوعاً كبيراً وأصبحت دلالاته تشكل مجموعة من الوسائل والعمليات عن الأدوات والماكينات. ومن التعريفات الدقيقة للتكنولوجيا ما ورد في أحد المعاجم الإنجليزية المعتمدة من أنها: وضع العلم موضع التطبيق تحقيقاً لمختلف الأغراض الصناعية والتجارية في المقام الأول. أو جملة الطرائق والمواد المستخدمة في هذا السبيل. (البلعكي، ٢٠١٠).

وتعرف التكنولوجيا بأنها اللغة التقنية والعلم التطبيقي والطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي، فضلاً عن كونها مجموعة من الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة البشر ورفاهيتهم. (اللامي، ٢٠٠٧).

وتعرف بالمفهوم الحديث على أنها عبارة عن جميع الاختراعات والابداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتي تتم من خلال مراحل النمو المختلفة. (حمدي، ٢٠٠١).

ونرى بأنها التطبيق المنهجي المنظم للعلوم والمعارف الأخرى المنظمة في إطار عملي معين بهدف الوصول إلى الحلول العملية، وأن التكنولوجيا هي التطبيق الأمثل للمعرفة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والنفسية.

أن المعلومات هي السبيل لزيادة الوعي بطائفة الخيارات المتاحة، فضلاً عن أنها تجعل الفرد يمتلك القدرة على أن يقرّ ما يكون أفضل الخيارات، ولكون المعلومات تمثل عصباً هاماً في المجتمعات الحديثة فتقنياتها غيرت طبيعة النشاط الاقتصادي، ووتيرته وأنها أوجدت منتجات وأسواقاً ومؤسسات وقيماً جديدة، علماً أنه لمدة وجيزة كأن تداول المعلومات

ومعالجتها حكراً على العقل البشري لأن ذلك يتطلب جهداً ذهنياً لتصنيفها وتنسيقها والانتقاء منها ثم نقلها إلى الجهة المستفيدة. ومما لا شك فيه أن للإبداع التقني دوراً مهماً للتقدم البشري فمن خلال التطورات ابتكر الإنسان أدوات لتحسين مختلف مجالات الحياة، وقد حدث تداخل في تحولات اليوم لتكنولوجيا المعلومات مع تحول آخر للاتصالات ومعاً يخلقان أنموذجاً جديداً هو عصر الشبكات. (عبدالهادي، ٢٠١٥، ١٢٠).

وقد أدى التقدم التقني المذهل في تكنولوجيا المعلومات إلى طلب متنامٍ على ضرورة تطهيرها من قبل الباحثين والدارسين وهو ما حولها إلى مجال خصص للدراسة والتحليل وعليه هناك تعريفات متعددة لتكنولوجيا المعلومات لكن الجوهر واحد. فقد عرفت بأنها «الحصول على المعلومات الصوتية والمصورة والرقمية والتي هي بشكل نص مدون وتجهيزها أو اختزانها أو بثها وذلك باستخدام توليفة من المعدات الإلكترونية. وعرفت أيضاً بأنها «تضم كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات تستخدم من قبل المستفيد منها في كافة مجالات الحياة. (هواري، ٢٠٢٢)

ونرى أن تكنولوجيا المعلومات بأنها المصطلح المعبر عن امتزاج نتائج وخلاصات ثلاث ثورات وهي: ثورة المعلومات، وثورة وسائط الاتصال وثورة الحواسيب الإلكترونية وجوهر ذلك الامتزاج هو تخزين المعلومات بشكل منظم ومنسق يسهل عملية استرجاعها ببساطة أي مستخدم وتوصيلها للمهتمين ومتخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد.

مع دخول المنظمات مرحلة عمل جديدة تجسد الرؤية المستقبلية ومع تزامن ذلك لمتغيرات وتحديات يواجهها العمل الإداري بشكل عام فقد أدركت الإدارات العليا للمنظمات بأن التنظيم المعمل به خلال السنوات الماضية وبالرغم من صياغته سجلاً ناجحاً في تاريخها في تلك المرحلة الزمنية فقد أصبح الآن وبفضل تكنولوجيا المعلومات التي أوجدت مجالات جديدة غير قادر بسماته وخصائصه على مواجهة التحديات المرتقبة وأن كان ذلك التنظيم ومنذ البداية قد اعتمد التخطيط الاستراتيجي الدائم .

أولاً: التقنية:

تعرف التقنية على أنها الأنشطة الفنية كالمهارات وطرق العمل والإجراءات والأساليب التي يؤديها الأفراد لتحقيق أهداف عملية". كما تعرف التقنية أيضاً بأنها مجموعة من الآلات والمعدات والإجراءات والطرق والعمليات التي تمكن المنظمة من تحويل محيطها أي تحويل المدخلات إلى مخرجات. ويعتبر إدخال التقنيات الحديثة أمر هام يمكن المنظمة من الحصول على المعلومات بسرعة، ومن معالجتها بعمق في مختلف مراحل وضع الاستراتيجية ابتداءً من مرحلة التصميم إلى تنفيذ الاستراتيجية (شوقي، ٢٠٠٨).

ثانياً: تطور المعارف:

إن الدور الأساسي للمنظومة التعليمية والتكوينية يتمثل في توفير المعارف لأفراد المجتمع، وحتى تكون هذه المعارف فعالة لابد من التجديد باستمرار، وأن تكون متماشية مع المعارف العلمية والتقنية المتوفرة في المحيط الخارجي الآتية من المصادر المختلفة ومن بنوك المعلومات العالمية التي تقوم بجمع وتحليل المعلومات في مختلف الميادين، وتوفير المعارف للأشخاص والكفاءات اللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية في إطار وظائفهم كما توجه تصرفاتهم إيجابياً عبر البرامج التكوينية المختلفة.

أهمية تكنولوجيا :

تحتل التكنولوجيا دوراً حيوياً في مختلف المؤسسات لمساهمتها في تحقيق الأداء المتميز، ولدورها الفعال في تحسين وتعزيز ديمومة مراكزها التنافسية، مما يؤكد ضرورة مواكبة المؤسسة للتغيرات والمستجدات التكنولوجيا السريعة والهائلة في ميادين العمليات، ومن أهميتها ما يلي:

١. تقليل تكاليف العمل.
٢. زيادة المبيعات.
٣. المساهمة في تحسين الجودة.
٤. تسريع أوقات تسليم المنتجات من خلال تقليل اوقات العمل والتأخيرات في العمل.
٥. تحسين الظروف البيئية غذ تساهم في القضاء على الضوضاء فضلاً عن تقليل نسب التلوث البيئي بشكل كبير.
٦. الابداع التكنولوجي الذي ساهم بالتحول من الانتاج الواسع إلى الانتاج وفقاً لطلبات الزبائن والتي تتطلب الاعتماد على نظم انتاج ذات مرونة عالية تساعد في تقديم منتجات متميزة.
٧. تساعد على الاختراعات والتجديدات والابداعات في السلع والخدمات والوسائل والعمليات.
٨. تساعد على تحقيق الميزة التنافسية وكذا المحافظة على البقاء والاستمرارية وتحقيق التكنولوجيا لمجموعة الفوائد المذكورة وغيرها.

مكونات تكنولوجيا المعلومات:

١. المكونات المادية: تشمل الأجزاء الصلبة والملموسة من الحاسب الآلي، أين كانت في بداية أول ظهور للحوسبة في العالم تمثل الجزء الأساسي والأهم والأكثر تكلفة وكانت تأخذ حيزاً واسعاً من المكان لكثرتها وتعداد أجزائها وكبر

حجمها، وعلى عكس ما هو موجود حالياً، حيث أصبحت قليلة التكلفة وصغيرة الحجم وسهلة الاستخدام، ومن أهم وظائفها ما يلي:

- الحاسبات الآلية: هي أجهزة إلكترونية قادرة على معالجة البيانات.
- مكونات الحاسبات الآلية تشمل:
 - وظيفة المعالجة المركزية.
 - وحدة الإدخال.
 - وحدة الحساب والمنطق.
 - وحدة التخزين الأولية.
 - وحدة الإخراج.
 - وحدة التخزين.
 - الأقراص المضغوطة.

٢. المكونات البرمجية : تلعب الحواسيب الآلية في الوقت الحالي دوراً جدياً محورياً في حياة المنظمة على أساس أنها تمثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات فيها، وتعتبر أيضاً موجه المكون المادي من خلال مجموعة التعليمات والأوامر المعدة من قبل المبرمجة معينة للحصول على نتائج محددة وعادة تتكون من:

- برمجيات التشغيل: وتعرف بأنها البيئة غير الملموسة أو المحسوبة التي تجعل الحاسوب ومكوناته أدوات فعالة لتنفيذ الأوامر وإجراء مختلف التطبيقات.

- برمجيات التطبيق: وهي تعمل في بيئة برمجيات التشغيل المذكورة أعلاه. ومن أهم مزاياها ما يلي:
 - التوثيق.

- التوفير في وقت وتكلفة البرمجة.

- الطمأنينة والضمان.

٣. شبكات الاتصال : وهي الوسيلة الأكثر استخداماً لإرسال البيانات والمعلومات وتلقها، إذ تتألف من مجموعة محطات متواجدة في مواقع مختلفة مرتبطة مع بعضها بوسائط تتيح للمستفيدين كعملية إجراء الإرسال والتلقي،

وتستخدم الشركات أنواع الشبكة الانترنت والأكسترا نيت لاكتساب موظفيها مهارات في تقنية المعلومات باستمرار وتحسين الأداء لديهم. (عبدالله، ٢٠١٥).

وتشبه بوسائط النقل التي ساعدت على ربط العام وتقليص المسافات والإسراع في التوزيع التجاري للمنتجات مثل الهاتف والفاكس والألياف البصرية. ومن الشبكات هي:

- الشبكة المحلية : وهي تستخدم لربط أجهزة الحاسوب وملحقاتها ضمن مبنى أو مكتب.
 - شبكة المنطقة: تستخدم مثل هذه الشبكات لتغطية مجموعة مباني أو مدينة.
 - الشبكات الواسعة: تستخدم لتغطية منطقة جغرافية واسعة وقد تشمل الدول والقارات لتبادل المعلومات والاتصال دولياً. (الداهمة، ٢٠٠٧).
٤. الموارد البشرية (المستخدمين) : يقومون المستخدمون بتطوير وتشغيل وإدارة نظام تكنولوجيا المعلومات فنياً ومنهم محللو النظم ومطورو البرمجيات ومشغلو النظام من العاملين في الجوانب الإدارية والفنية والروتينية، على سبيل

المثال

- يقومون بتصميم النظام بناء على المتطلبات المعلوماتية للمستخدم النهائي.
- مطورو البرمجيات يؤمنون برامج الحاسوب، في ضوء المواصفات التي يندمها محلي النظم.
- مشغلو النظام يساعدون في مراقبة وإدارة وتشغيل نظم الحواسيب المختلفة والشبكات.

فوائد تكنولوجيا المعلومات

إن العوامل البيئية والتنظيمية والتقنية يمكن أن تتغير بسرعة وفي بعض الأحيان بطريقة غير متوقعة. وهكذا فإن المنظمات بحاجة إلى الاستجابة وبشكل متكرر وسريع على المشكلات الناشئة، والفرصة الناتجة عن البيئات الجديدة لمجالات العمل. وفي معظم الحالات يمكن أن تكون إدارة المعلومات تكنولوجيا هي الحل وقلب هذه التكنولوجيا هو مستوى المعلومات. (قدوري، ٢٠١١).

يتيح مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التفاوض بين القوى الفاعلة حول المبدأ القائل: إنه مهما بدأ القرار فردياً فهو قبل كل شيء أحد أثار الشبكة الاجتماعية والتصورات التي تكونها القوى الفاعلة تتشكل انطلاقاً من تفاعل المعلومات المتداولة في الشبكات. ويمكن أن نجمل الفوائد المتحققة من توظيف تكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأعمال بالآتي:

١. تسريع تطوير آليات فعالة للنمو الاقتصادي: فتشجيع التنمية المستدامة يتم من خلال تحولات اليوم لتكنولوجيا المعلومات في دول العالم. ولأدوات تكنولوجيا المعلومات استخدامات مهمة تتراوح بين تحسين نوعية الحياة، وزيادات ضخمة في الإنتاجية الاقتصادية، وخفض في نفقات التبادلات والمعاملات التجارية.

٢. تحسين اتخاذ القرارات: فغالبا ما تحسن تكنولوجيا المعلومات عمليات الأعمال وتخلق مناخاً يلي طموحات كافة الأطراف وتجسد علاقات عمل أكثر ديناميكية وطويلة المدى مبنية على المصلحة المشتركة وتراعي متطلبات الألفية الثالثة التي تشهد صناعه المعلومات خلالها المزيد من المنافسة.

٣. إدارة المخاطر: حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على تمكين المنظمة من إدارة العديد من المخاطر المحتملة، وخفض احتمالاتها من خلال البحث العلمي والتنظيم والقدرات التنظيمية، فحينما تكون هذه القدرات مبنية على أساس معلوماتي قوي تتمكن الدول إلى حد بعيد من ضمان أن تصبح تكنولوجيا المعلومات قوة إيجابية من أجل التنمية.

٤. إدارة المستقبلات: يشغل موضوع المستقبلات حيزاً كبيراً من الجهد الفكري والإنساني في عالمنا المعاصر وتتنافس الدول والمجتمعات فيما بينها من أجل ابتكار الآليات والتكنولوجيا للمعلومات التي تتيح لها افتراض الصيغ المستقبلية الأكثر قرباً من الواقع والذي سيمكنها من إيجاد موطئ قدم لها في عالم الغد وستكون هناك حاجة ماسة لإسناد دور رئيسي لتراكم المعرفة والابتكار التكنولوجي خلافاً للدور الثاني الذي كانا يقيمآن به في ظروف السوق المعزولة.

٥. السيطرة على المعلومات: تحسن تكنولوجيا المعلومات الطريقة التي يمكن البحث فيها عن البيانات، وجمعها، واختيارها، وتصنيفها لزيادة سرعة تعلم المنافسين المحتملين، وقد أصبح باستطاعة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة اليوم أن تجعل من الممكن جمع كميات هائلة من المعلومات المستقاة من أماكن شديدة الاختلاف والتباعد.

خصائص تكنولوجيا المعلومات:

١. التفاعلية: أن يكون مرسل ومستقبل في نفس الوقت.
٢. اللاتزامنية: أن يكون للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين، حيث يكون باستطاعتهم التفاعل معها أي إن المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وتصل الرسالة مباشرة من منتجها إلى مستهلكها المحدد والمقصود.

إلا أن أخطر ما في الأمر إن المضمون مباشرة الاتصالي المتبادل لا يخضع لسيطرة الدولية ويخترق حدودها إضافة إلى إنه يعمل على إعادة تنشئة المتواصلين وفق قيم عالمية تعدو على قيم المواطنة المحلية أو القومية.

٣. اللامركزية : تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالإنترنت تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت على مستوى العالم بأسره.

٤. قابلية التواصل: أي إمكانية الربط بين أجهزة الاتصال المختلفة الصنع، وذلك بغض النظر عن الشركة أو الدولة المنتج لهذه الأجهزة.

٥. قابلية التحرك والحركة: أي يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته من أي مكان عن طريق وسائل كثيرة مثل الحاسب الآلي والهاتف النقال.

٦. قابلية التحويل: إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

٧. اللامجاهرية: إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد أو جماعة معينة، بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة.

٨. تخفيض الوقت: أن تكنولوجيا المعلومات تمكنت من اقتصار الوقت والمكان، وخير دليل على ذلك شبكة الإنترنت، التي تسمح لكل واحد منا بالحصول على ما يلزمه من معلومات في وقت قصير جداً مهما كان موقعه الجغرافي، فإن تكنولوجيا المعلومات قد ساهمت في رفع الثقل عن المهام الصعبة والمتعبة للعامل من خلال معالجة المعلومات ونقلها مع إنجاز العمليات في الثانية الواحدة وبدقة متناهية لم يكن يتصورها العقل البشري.

٩. تقليص المكان : تتيح تكنولوجيا المعلومات وسائل التخزين التي تستوعب حجماً هائلاً من المعلومات، والتي يمكن الوصول إليها ببسر وسهولة.

١٠. المرونة: تعددت استعمالات تكنولوجيا المعلومات في الحاسوب الذي نستعمله في حياتنا اليومية والعملية، فهو أداة لكتابة النصوص ومعالجتها والقيام بالعمليات المعقدة وحتى القيام بالاتصال من بعيد أو من قريب. (بيلي، ٢٠١٦).

أثار استخدام تكنولوجيا المعلومات:

١. الآثار الإيجابية: تتمثل فيما يلي:

- كل تطور في التكنولوجيا لهو يدل على حتمية تغير المجتمع وحضارته، أي اختراع أو تطور في التكنولوجيا.

- مساعدة المنظمات على تحقيق قدر كبير من المرونة الانتاجية وتقليل من النفقات مع تقديم طرق جديدة وهياكل تنظيمية جديدة لتصميم المؤسسات.
- التقليل من الاتصالات الشخصية المباشرة لوجود شبكة اتصال وسيطة بين المؤسسات والحدات.
- تحقيق تكامل عالمي لأسواق راس المال من خلال وضع ترتيبات وإجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمي.
- القضاء على هدر الوقت والجهد والموارد وتوفير المعلومات الدقيقة والحديثة. (الفتلاوي، ٢٠١٣٢).
- ٢. الآثار السلبية: تتمثل فيما يلي:
- أدخلت تكنولوجيا المعلومات ما يسمى بالواقع الافتراضي ويسمح للمنتفعين والمستثمرين لهذه الثورة أن يتلاعبوا مع الحقائق.
- تأثير شبكة الانترنت على الأطفال ونشأتهم، وعلى الكبار أيضاً، فالجلوس لساعات طويلة أمام شبكة الانترنت بعيداً عن العالم الواقعي، والكم الهائل من المعلومات يفرز ضغوطاً نفسية وعصبية عليهم.
- استمرار وجود التفاوت الاجتماعي والمعرفي بين الناس سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.
- تهديد الأمن القومي للدول، فضلاً عن تدشينها نوع جديد من الحروب والجرائم وهي حروب والجرائم المعلوماتية.
- سمحت تكنولوجيا المعلومات بظهور النقود الالكترونية والتي تمثل تهديداً للسيادة النقدية للدولة.
- ساعدت على انتشار النشاطات الهدامة والسلبية مثل تجارة المخدرات وتجارة الجنس، واستدراج الأطفال إلى عالم الجنس والجريمة. (العاني، ٢٠٠٨).

ثانياً: إدارة المخاطر المالية:

- تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمؤسسة، وبصيغة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها. (الساعاتي، ٢٠١٦)
- وعرفها الراوي، إدارة المخاطر على أنها تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمؤسسة وبصيغة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها. (الراوي، ٢٠١٠).

إدارة المخاطر المالية في المؤسسات بأنها الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين، وأنها احتمالية إذا تحققت تجر أضراراً، وهي تأتي دائماً من عدم معرفة النتيجة التي ستقع من بين عدة نتائج مختلفة. (بريكي، ٢٠١٨).

وتعتبر إدارة المخاطر المالية هي ممارسة حماية القيمة الاقتصادية في المؤسسات باستخدام الأدوات المالية لإدارة التعرض للمخاطر: المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر الشكل، مخاطر التقلب، مخاطر السيولة، مخاطر التضخم، مخاطر الأعمال، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة، مخاطر القطاع. وعلى غرار الإدارة العامة للمخاطر، تتطلب إدارة المخاطر المالية تحديد مصادرها وقياسها وخطط معالجتها.

أهمية إدارة المخاطر المالية:

١. إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في المؤسسات عدداً من الوظائف الهامة بهذه المؤسسات الاقتصادية منها:
 ٢. المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
 ٣. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمؤسسة عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
 ٤. تقدير المخاطر والنوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المؤسسة.
 ٥. المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
 ٦. تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
 ٧. مساعدة المؤسسة على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بأزل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام المؤسسات التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطر بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلاً عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.
- (بوكمال، ٢٠١٧).

مبادئ إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي:-

١. تقع مسئولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مؤسسة الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعم البن وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها المؤسسة والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

٢. علي مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين علي الإدارة علي قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
٣. أن تكون لدي كل مؤسسة لجنة مستقلة تسمي ((لجنة إدارة المخاطر)) تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالمؤسسة ويناط بهذه اللجنة مسئولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى إستراتيجية المخاطر والإستراتيجية العامة للمؤسسة التي يضعها مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيلة والحذر وعدم التركيز علي نوع واحد من المخاطر.
٤. إنشاء إدارة متخصصة تتولي تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المؤسسة تتم وفق السياسات والحدود المحدودة المعتمدة وتكون تلك الإدارة مسئولة أمام لجنة إدارة المخاطر.
٥. يتم تعيين مسئول ومخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل مؤسسة وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ويشترط أن تكون لدي كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات المؤسسة ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.
٦. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدي كل مؤسسة وذلك لتحديد مستوي كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها علي ربحية المؤسسة وملاءمته الرأس مالية ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة فإنه لابد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل علي سبيل المثال حدودا ائتمانية وحدودا احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة والأدوات الاستثمارية بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة. (حفيان، ٢٠١٢).
٧. لابد من تقييم أصول كل مؤسسة وخاصة الاستثمارية منها علي أساس القيمة العادلة إن وجدت أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
٨. ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المؤسسة.

ثالثاً: إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية:

تعرف المخاطر المالية بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، وهل الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل على نتيجة متوقعة أو مأمولة، وتنجم عن إمكانية الخسائر الناتجة عن الفشل في تحقيق الهدف المالي الذي يعكس خطر عدم اليقين بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار السلع والأسهم وجودة الائتمان والسيولة.

١. مخاطر الائتمان:

تعرف بأنها الخسائر الناتجة عن نكوص أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات.

٢. مخاطر السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدراً لهذه المخاطر التي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل. أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها. على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق.

وعلى هذا، يمكن تقسيم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار السلع. (علي، ٢٠١٣)

٣. مخاطر معدلات الفائدة:

ويتعلق هذا الخطر بمعدلات الإقراض والاقتراض نتيجة تراجع الإيرادات بسبب تحركات أسعار الفائدة، وعن تعرض المؤسسة المالية إلى تغييرات في معدلات الفائدة. وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني لأجل وإعادة تقييم الأصول والخصوم، وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطرة الأساس وهي الفرق بين السعر الآني والأجل إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم. (بن ساسي، ٢٠١١).

٤. مخاطر السيولة:

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها، وتظهر هذه المظاهر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وعدم كفاية

السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من مقدرة المؤسسة المالية على الإيفاء بالتزاماته التي حانت أجالها، وبما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة)، أو تعذر بيع الأصول (مخاطر تسييل الأصول).

بينما يمكن السيطرة على تمويل مخاطر السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطر تسييل الأصول من خلال تنوع محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة.

٥. مخاطر التشغيل :

تكون مخاطر التشغيل نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث. وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما إلى قصور أي منها.

وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية. فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، أم مخاطر العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعة للسيطرة على التشغيل. (غنيم، ٢٠١٢).

ونظرا للمشكلات التي تنتج من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الإيرادات.

٦. المخاطر القانونية: ترتبط المخاطر القانونية بعدد وضع العقود المالية موضوع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.

وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المؤسسات، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية. (سعيد، ٢٠١٥)

رابعاً: الإجراءات المتبعة للحد من إدارة المخاطر المالية:

هناك عدد من الإجراءات يمكن لإرادة المؤسسات أن تقوم بها للحد من الآثار السلبية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

١. الرقابة: وتتمثل في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم إنتشار المخاطر أو تقليلها إلى أدنى مستوى ممكن.

٢. التنوع: ويقصد بذلك تنوع مصادر التمويل والإقراض والاستثمار والعمليات لتقليل المخاطر.

٣. المشاركة : أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل المخاطر مثل الكفالات.
٤. النقل : توزيع المخاطر بنقلها إلى أطراف أخرى.
٥. قبول الحظر : أي قبول المؤسسة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون للمخاطر آثار سلبية قليلة وكلفة معالجتها عادية.
٦. التجنب : من خلال تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة.
٧. تحديات ومشاكل إدارة المخاطر المالية : (بروال، ٢٠١١)

- التوافق الشرعي .
- مدرسة الفقه الجزئي.
- النزاهة والمصادقية.
- تطوير المنتجات والابتكار.
- تطوير الأسس المرجعية.
- توفير موارد بشرية متمرسة. (وزارة المالية السعودية، ٢٠٢١).

إجراءات إدارة المخاطر المالية:

يعد بناء سياق ومعايير إدارة المخاطر عامل أساسي في بناء اجراءات إدارة المخاطر من خلال تحديد نطاق التغطية لعملية إدارة المخاطر وتحديد النطاق التشغيلي، وتحديد هوية وأهداف أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين للجهة، واختيار الأسس التي تتم عليها عملية تحديد وتحليل وتقييم المخاطر وآلية وضع خطط العلاج اللازمة لتخفيف أثرها والحد من حدوثها لضمان فاعلية اجراءات إدارة المخاطر يتم مراقبة ومراجعة هذا السياق بشكل دوري بالاستعانة بالمستشارين وأصحاب المصلحة، وتتم عملية إدارة حسب المراحل التالية:

١. تحديد المخاطر : عن طريق تحديدها وتصنيفها بناء على فئات المخاطر المعرفة مسبقاً.
٢. تحليل المخاطر : تحليل المخاطر وتعريف المسببات، والآثار المتوقعة على العمليات، والتأكيد من ربط المخاطر بالأهداف الاستراتيجية وتحليل مدى أثرها.
٣. تقييم المخاطر: وهذا بناء على مصفوفة الأثر والاحتمالية والتي تركز على الأثر المالي، وتعطل العمليات، وثقة اصحاب المصلحة، والتدخل الاستراتيجي، كما تقاس احتمالية الخطر بناء على الضوابط المفعله وتكرار حدوثه.

٤. معالجة المخاطر: يتم تحديد أهم وأعلى المخاطر تقييماً لوضع خطط علاج بإضافة ضوابط إضافية للحد من أثر

الخطر واحتمالية حدوثه، ويتم تحديد ووضع مؤشرات لمراقبة المخاطر أعلى مخاطر تقييماً لضمان مراقبتها

بشكل دقيق ومستمر وإعطاء القيادات إنذارات رئيسية (مبكرة في حال زادت احتمالية وقوع الخطر.

يتوجب مراقبة ومراجعة السياق بشكل دوري لضمان فاعليته، والتأكد من شموليته وتغطيته لجميع مخاطر الجهة، كما أن

التواصل والاستشارات مع أصحاب المصلحة والخبرة تعتبر ركيزة أساسية لتغطية جميع المخاطر وتقييمها بالشكل السليم.

(بروال، ٢٠١١).

المنهجية وطرق البحث:

قد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه "المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً حيث يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها.

أدوات الدراسة:

قام الباحث باستخدام الاستبانات كوسيلة وأداة لجمع البيانات من مصادرها الأولية لتحقيق أغراض هذه الدراسة، حيث تتميز بسهولة وصولها للمستهدفين وكذلك ضمان سلامة كل الاستبانات من النقص وقد تكونت الاستبانة من جزئين:

الجزء الأول: معلومات ديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة).

الجزء الثاني: يتعلق بدور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية من خلال أبعاد المورد البشري والأجهزة والمعدات، نظام المعلومات، قواعد البيانات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على " أثر تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة ميدانية بالمؤسسات الاقتصادية)".

الحدود المكانية: الرياض.

الحدود الزمانية: انحصرت حدود الدراسة التطبيقية في الفترة الزمنية التي تمت فيها الدراسة خلال الفصل الدراسي عام

٢٠٢٦ م.

المراجع:

١. عطية، بسمة سليمان (٢٠٢٤) دور التحول الرقمي في إدارة المخاطر التكنولوجية المصرفية دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الليبية، مجلة القرطاس، مج ١، ع ٢٥٤.
٢. حسين، فاطمة (٢٠٢٤) أثر إدارة المخاطر على أداء مشاريع تكنولوجيا المعلومات، مجلة الأصاله، مج ٢، ع ١٠٤.
٣. عبدالسلام، مروة محمد (٢٠٢٤) أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في تطوير الإدارة المالية بالمؤسسات الصحية الخاصة بالرياض في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، مج ٣، ع ١٠٤، السعودية.
٤. بوهالي، فاطمة (٢٠١٨) إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع ٣٥٤.
٥. عبدالسلام (٢٠٢٤) بعنوان "أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في تطوير الإدارة المالية بالمؤسسات الصحية الخاصة بالرياض في المملكة العربية السعودية"
٦. عبد الهادي، محمد فتحي، (٢٠١٥) المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على قرن جديد»، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.
٧. قدوري، سحر (٢٠١١) توظيف تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر البيئية: دراسة تقويمية في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية (مصنع الرشيد)، جامعة الجنان - مركز البحث العلمي، ع ٢٤.
٨. سعيدي، محمد (٢٠١٥) تكنولوجيا نظم المعلومات في إدارة تواصل المخاطر: نظم معلومات الحفر نموذجاً: دراسة وصفية لقسم عمليات تنقيب مؤسسة سونا طراك، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
٩. غنيم، شيماء عبدالناصر (٢٠١٢)، إدارة المخاطر المالية و الحد منها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع ٤٤.
١٠. الساعاتي، عبدالرحيم (٢٠١٦) ، نظام التأمين الإسلامي، التضامن في تحمل الخطر، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠ م.
١١. الراوي، خالد (٢٠١٠) ، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان.
١٢. بريكي، عبلة (٢٠١٨) ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٩.